وقد بينا أن الصواب فى هذا الباب هو الذى دل عليه الكتاب والسنة واجماع السابقين الأولين والتابعين لهم باحسان وهو ما كان عليه الامام أحمد بن حنبل ومن قبله من أئمة الاسلام ومن وافق هؤلاء فان قول الامام أحمد وقول الأئمة قبله هو القول الذى جاء به الرسول ودل عليه الكتاب والسنة ولكن لما امتحن الناس بمحنة الجهمية وطلب منهم تعطيل الصفات وان يقولوا بان القرآن مخلوق وان الله لا يرى فى الآخرة ونحو ذلك ثبت الله الامام احمد فى تلك المحنة فدفع حجج المعارضين النفاة وأظهر دلالة الكتاب والسنة وان السلف كانوا على الاثبات فآتاه الله من الصبر واليقين ما صار به إماما للمتقين كما قال تعالى (وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون) .

ولهذا قيل فيه رحمه الله عن الدنيا ما كان أصبره وبالماضين ما كان أشبهه أتته البدع فنفاها والدنيا فأباها فلما ظهر به من السنة ما ظهر كان له من الكلام فى بيانها وإظهارها أكثر وأعظم مما لغيره فصار أهل السنة من عامة الطوائف يعظمونه وينتسبون إليه .

وقد ذكرت كلامه وكلام غيره من الأئمة ونصوص الكتاب والسنة فى هذه الابواب فى غير هذا الموضع وبينا أن كل ما يدل عليه الكتاب والسنة فانه موافق لصريح المعقول وان العقل الصريح لا يخالف